تعديلات «المحليات» تنتصر للامركزية

• لبَّى مشروع التعديلات على قانون السلطة المحلية الكثير من متطلبات تطوير التجربة ووضع لبنات قوية لانطلاقة أكبر على صعيد المشاركة الشعبية.
هذا ما أكده لـ«الميثاق» عدد من القيادات المحلية والمجتمعية في اللقاءات التالية:

استطلاع/ يحيى نوري- توفيق الشرعبي

□ النجدي □ شايف □ الشميري □ الحاج

النجدي: المشروع مثَّل خلاصة لمراجعة دقيقة لمعالجة مشاكل المحليات

شائف: المشروع أعطى صلاحيات ومهاماً واسعة

الحاج: نطالب بضرورة تفعيل المفاهيم التي أكدها عليها القانون

ناصر محسن: قانون السلطة المحلية بحاجة إلى تطويره باستمرار

□ محمد النجدي الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة حجة أعرب في مستهل حديثه عن ارتياحه البالغ لما شمله مشروع التعديلات من مضامين وأهداف تناولت كافة جوانب العمل المحلي من خلال رؤية ثاقبة ومتفحصة لأبرز متطلبات تجربة بلادنا.

وأشار في هذا الصدد: الى أن مشروع التعديلات مثَّل نتيجة منطقية لمراجعة دقيقة لكافة المشكلات التي تعتور النشاط المحلي واستفاد أيضاً من القرارات والتوصيات التي صدرت من مؤتمرات المجالس المحلية بالاضافة الى التقارير التي رصدت التفاعلات على مستوى التجربة على الصعيدين الداخلي أو الخارجي.

ويواصل: إن تجربتنا وبهذه الخطوة الايجابية المتمثلة في مشروع التعديلات سوف تشهد انطلاقة كبرى تتجاوز باقتدار كافة العوائق والمشكلات التي اعترضت مسيرتها وبصورة تكون متمتعة بالعديد من الامكانات الفنية والبشرية والمادية والتعاطي الايجابي مع التحديات المستقبلية، وهي تحديات كان لمشروع التعديلات أن حاول ومن خلال مختلف مضامينه أن يرفع من وتيرة أداء المحليات باتجاه التعامل معها وبما ينتصر للوطن ويعزز من تجربته المحلية.

إشراقة ديمقراطية

مستطرداً أن هذه التعديلات وبكل ما اشتملته من استجابات حقيقية للعمل المحلي قد عكست الحرص الكبير للقيادة السياسية برعاية فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على تحقيق نقلة نوعية في نشاط المحليات كما أن حرصه على تعزيز التشاور الجماعي لكافة هذه المضامين وإشراك مختلف الفعاليات الوطنية في الحوار يهدف الى اثراء هذا المشروع ويمثل اشراقة ديمقراطية رائعة من اشراقات القائد وهو ما يجعلنا نأمل أن تجد هذه التعديلات مناقشات مستفيضة برؤية علمية ومتجردة تماماً من التعصبات الحزبية وعدم التعاطي مع هذه القضية الوطنية بروح المزايدة والمناكفة السياسية.. ذلك أن شعبنا ومعه قيادته السياسية عازم كل العزم على تطوير تجربته وجعلها تتسع الى آفاق أكثر رحابة تعبر عن طموحاته وهو ما يعني أيضاً أن شعبنا لن يقبل بأية مزايدات لا تهدف لشيء سوى اعاقة التجربة.

رؤية ثاقبة

□ عبدالكريم شائف أمين محلي محافظة عدن يؤكد في حديثه أن أهداف ومضامين مشروع التعديلات على قانون السلطة المحلية جاءت في الوقت المناسب وبعد مرحلة ليست بالطويلة على تجربتنا التي مازالت في بداياتها الأولى ولتؤكد هذه التعديلات مدى حيوية وفاعلية القيادة السياسية وحرصها الكبير على الدفع بالتجربة الى آفاق أكبر للعمل المحلي وعلى مستوى كافة جوانبه الادارية التخطيطية والتنظيمية والاشرافية والتقييمية من خلال رؤية ثاقبة كان لها الاثر الكبير في جعل مشروع التعديلات يزخر بمنح المحليات الصلاحيات الواسعة، الأمر الذي جعله ينتقل من مرحلة الاشراف والمتابعة الى مرحلة ادارة العملية المحلية وتحمل مسئولياتها.

ويواصل شائف حديثه: ولكون العمل المحلي نشاطاً يلامس قضايا وهموم وتطلعات ومشكلات المواطنين اليومية ويعبر عنها من خلال برامج وأنشطة وفعاليات فإن التعديلات قد كانت على درجة عالية من الاستجابة ايضاً لمتطلبات تطوير العلاقات المحلية – المحلية، وجعلها تخرج من حلقات مشكلاتها التي كان لها أن أثرت كثيراً في طبيعة التوجهات نحو المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقع على عاتق المحليات كلاً في اطارها الجغرافي.

طموحات

وتمنى شائف أن تجد هذه التعديلات بكل ما تمثله من أهداف ومضامين المناقشات المسئولة والحريصة على اثرائها برؤي علمية سواءً أكانت على الصعيد الاداري أو على الصعيد القانوني وأن تكون هذه المشاورات نتيجة منطقية لرصد دقيق ومتفحص لكافة المشكلات الميدانية التي واجهت العمل المحلي، وألا تكون استجابات لأجندة ومواقف حزبية تعبر عن رؤى ضيقة بهدف المزايدة السياسية بشأنها.

وقال: إن بلادنا وفي ظل التوجهات العظيمة للقيادة السياسية باتجاه تعزيز مسار تجربتها المحلية تناقش اليوم موضوعات تقع على درجة عالية من الأهمية وتعبر عن طموحات كبيرة وهي

الخضر:

التعديلات ستكون أكثر نضجاً عند وضعها على طاولة المناقشات

عائض:

التحولات التي شهدتها السلطة المحلية أفرزت توجهات جادة لتطوير التجربة

ينمر:

الجانب التنموي كان الأبرز في التعديلات

طموحات –والحديث مازال لـ«شائف»– من المستحيل أن نجد لها مثالاً على الصعيد العربي أو حتى مجرد التطرق الى مناقشاتها.

ويخلص الى القول: إن كل ذلك يجعلنا اكثر حرصاً على التعامل المسئول مع هذه الطموحات بل وان نفتخر بها لكون بلورتها الى الواقع يجعل من تجربتنا رائدة على مستوى المنطقة العربية ويقدمها كانموذج حضاري وديمقراطي لما ينبغي عليه أن تكون المشاركة الشعبية الواسعة الحريصة على تعزيز الوحدة الوطنية والأمن والسلام الاجتماعيين وتعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع نطاق تحمل المسئولية في عملية اعادة البناء الحضاري لوطن الـ٢٢ من مايو.

وأضاف ناصر محسن: أنه ومن الضروري أن يحظى هذا التعديل بدراسة متكاملة من كافة القوى السياسية في المجتمع واخراجه بشكل ممتاز الى حيز التنفيذ.. والوقوف على نصوصه بشكل جدي حتى تكتمل الرؤية القادرة على مواكبة المستجدات.

خطوة عملاقة

□ وثمن من جهته ناصر الخضر أمين محلي محافظة البيضاء اهداف ومضامين مشروع التعديلات واصفاً اياها بالخطوة العملاقة التي تجاوزت كثيراً رؤية المعارضة لتقدم صورة كاملة لطبيعة العمل المحلي وما ينبغي أن يكون عليه من حال قادر على خوض الحراك التنموي في اطار من الاساليب والطرق الكفيلة بإبراز برامج السلطات المحلية الى الواقع.

وقال: إن الحديث هنا عن أهداف ومضامين التعديلات قد يطول لكن بالوقوف أمام هذه الأهداف كخطوط عريضة نجدها قد حاولت أن تشمل كافة القضايا المتصلة بالعمل المحلي سواءً أكان ذلك على صعيد العلاقات بين الأجهزة المركزية والأجهزة اللامركزية أو على صعيد العلاقات المحلية –المحلية.. أو من خلال رؤيتها في اقامة مجلس أعلى للإدارة المحلية.

قد واكبتها عملية تقييم من عام لآخر سواءً أكان ذلك على صعيد المختصين والمهتمين أو على صعيد مقررات وتوصيات المؤتمرات العامة للمجالس المحلية.. وأن كل هذه الحراكات قد عبرت عن حيوية شعبنا وتطلعه الى احداث المزيد من التعديلات المنشودة لتعزيز تجربته وهو ما عبر عنه مشروع التعديلات من أهداف ومضامين كانت جامعة وشاملة.. بالاضافة الى كون هذه التعديلات قد جاءت لتؤكد على انتخاب المحافظين ومديري المديريات وهي محطة متقدمة، تكون بلادنا بانجازها قد حققت قصب السبق على المستوى العربي بل وعلى مستوى العالم الثالث.

ويواصل: إن هذه التعديلات وبرؤيتها المتقدمة سوف تكون أكثر نضجاً مع وضعها على طاولة المناقشات بهدف اثرائها من خلال مناقشات مسئولة متجردة تماماً من أية مصالح حزبية ضيقة.

أو على صعيد المهام والصلاحيات التي سوف تعطي نشاط المحليات قدرات أكبر على التحكم والسيطرة في ادارة الوحدة الادارية.. وطالب ناصر الخضر كافة الفعاليات استشعار مسئوليتها الوطنية عند مناقشتها لهذه التعديلات وبما يثري كافة المضامين خدمة للوطن وتعزيز تجربته.

تحولات مهمة

□ من جانبه أكد الأخ عائض الشميري – المدير العام للإنشاءات، نائب رئيس فرع المؤتمر بأمانة العاصمة– أن مشروع التعديلات على قانون السلطة المحلية كانت بمثابة الرؤية الصادقة مع الواقع المحلي والملبية للكثير من متطلباته.

وأشار فاضل الى أن التحولات المهمة التي شهدتها السلطات المحلية منذ أول انتخابات للمجالس المحلية في العام ٢٠٠١م قد أفرزت توجهات جادة نحو المزيد من تطوير التجربة.

شدد على الجانب التنموي

□ من جهته أكد سالم ينمر أمين محلي المهرة – أن التعديل استوعب الكثير من القضايا التي كانت تعاني منها السلطات المحلية بالاضافة الى الانتقال الى المرحلة المهمة والمتمثلة في انتخاب رؤساء الوحدات الادارية.

مضيفاً أن التعديل ركز على القضايا الخاصة بالتداخلات القانونية مع قانون السلطة المحلية كما أنه استوعب القصور والسلبيات التي رافقت السلطات المحلية خلال الفترات الماضية.

وأشار ينمر الى أن التعديل استوعب الموارد المالية الخاصة بهذه السلطة بحيث تكون وفقاً لما نص عليه الدستور.

منوهاً الى أن الجانب التنموي كان من أهم القضايا التي شدد عليها هذا المشروع لأنها الهدف الاساس للمجالس المحلية.

وتطرق سالم ينمر الى أهمية النظر الى هذا المشروع من زاوية المصلحة العامة والعمل على سرعة تنفيذه وعدم الجري وراء المهاترات التي ألف عليها بعض الاطراف والقوى السياسية، مشدداً على ضرورة الالتزام بمبدأ الحوار عند الوقوف على أية نقطة أو مادة واختلاف الرؤى حولها.

أوسع صلاحيات

□ ويرى محمد الحاج أمين محلي تعز أن التعديل استوعب أهم المعالجات المتعلقة بتصويب بعض القصور والاختلالات التي رافقت التطبيق المحلي للفترة الماضية بالاضافة الى تطرقه لمواد محلية تمكن السلطات المحلية في الوحدات الادارية من الاضطلاع بمهامها ومسئولياتها بشكل أفضل من الوضع الحالي الى جانب استهدافه لاعادة صياغة المنظومة التشريعية كاملة بما يتفق مع غرض أو هدف انتخاب رؤساء الوحدات الادارية، مدير المديرية، محافظ المحافظة.

مشيراً الى أنها تعتبر أهم المحاور الرئيسية التي استهدفها التعديل الى جانب منح صلاحيات أوسع وأفضل للسلطات المحلية مقارنة بالوضع القائم حالياً –وهذا يمثل بحد –بحد قوله– تجسيداً لتطبيق البرنامج الانتخابي للأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

مطلب مُلح

وأضاف الحاج: مع تقديرنا لجهود وزارة الادارة المحلية والحكومة المتصلة بإخراج هذه التعديلات الى حيز التنفيذ إلاّ أننا نطالب في الوقت نفسه بضرورة تفعيل التطبيقات والمفاهيم التي أكدها قانون السلطة المحلية بوضعه الحالي والتي لم تنفذ خلال الفترة الماضية وايضاً خلال نقل وتمكين السلطات المحلية من كافة صلاحياتها التي لاتزال محتجزة في المراكز وكذلك الصلاحيات الخاصة بالمديريات والتي لاتزال في المحافظات.

مشيراً الى أن هذا يعد مطلباً ملحاً كمقدمة وأساس وعامل مهم ينبغي أن يسبق التعديلات.

داعياً كافة القوى السياسية الى الوقوف على هذا التعديل من خلال الحوار الجاد كي يأخذ منحاه الصحيح ويحقق المقاصد المرجوة في العمل المحلي.

استمرار التطوير

□ من جانبه تحدث ناصر محسن الأمين العام للمجلس المحلي بشبوة سابقاً بقوله: رغم اطلاعي على جزء من هذا المشروع إلاّ أنه يمثل شيئاً طيباً.. وأضاف: يجب علينا جميعاً أن ندرك أن قانون السلطة المحلية بحاجة الى تطوير وتعزيز باستمرار بما يواكب كل المستجدات لأننا مازلنا في بداية التجربة.

مشيراً الى أنه ومع ازدياد وعي الناس والسلطات بشكل عام وفهمهم الكامل لقانون السلطة المحلية بالتأكيد ستبرز من خلالهم ملاحظات بين حين وآخر ستعمل بالطبع على استكمال الرؤية المواكبة لكل جديد في العمل المحلي.

الثورة والواقع الوطني

طـه العامـري

□ تمتاز الثورة اليمنية عن الكثير من الثورات الوطنية بكونها جاءت أو انبثقت في واقع كانت الأنظمة السائدة فيه تمتاز بسياسة فريدة من نوعها في إدارتها للشأن الوطني، والأمر سحب نفسه على علاقة تلك الأنظمة بالواقع الشعبي الذي عاش عقوداً من الزمن خارج دائرة اهتمام تلك الأنظمة، فكانت الإدارة بالجهالة والتخلف استراتيجية التزمت بهاء الإمامة والاستعمار في تعاطيهما مع الشأن اليمني ومع الواقع الذي كان الشعب يعيش في كنفه وكان يعبر عن رؤية تلك الأنظمة للشعب، لذلك جاءت الثورة اليمنية متميزة من حيث الظروف والمناخ والواقع الذي نضجت فيه عوامل الثورة تحت وطأة الحاجة الوطنية والرغبة في الانعتاق من براثن تلك الحياة البدائية التي كان الشعب اليمني وحده يعيشها من بين كل شعوب العالم قاطبة.

إن الثورة اليمنية ونحن نعيش ذكراها السنوية ونوقد شموع فرحها متاحة لمن يرغب في قراءتها شريطة أن لاتكون القراءة بعقلية اليوم، بل لابد من وقفة أمام تلك الظروف التي تفجرت في كنفها الثورة والعوامل الموضوعية التي كانت سائدة والإمكانات المتاحة أمام شعبنا وأمام من حملوا على كاهلهم مهمة التغيير الذي قام به شعبنا صبيحة يوم السادس والعشرين من سبتمبر، الذي يظل عنوان الهوية الوطنية ويستوطن وجدان وذاكرة كل مواطن يمني.

إن الثورة اليمنية لم تكن يوماً خارج سياق الوعي الوطني والحاجة الوطنية والرغبة الشعبية التي كانت وراء قيام الثورة في تلك الظروف التي قامت بها الثورة وما رافقها من مستجدات وردود أفعال متعددة منها الداخلي ومنها الخارجي إضافة إلى العوامل المتصلة بظروف النخبة التي كانت معنية بإدارة الحدث، والأخطاء التي رافقت مسارهم وطالت الحدث بصورة أو بأخرى.

اليوم وعندما نقف أمام هذا الحدث ونحاول الخوض في تفاصيله فإننا مطالبون بأن نعطي حديثنا قدراً من الموضوعية في التعاطي مع الحدث بإنصاف يعبر عما لدينا من الوعي المكتسب الذي كسبناه من الثورة، وهذا بحد ذاته فعل مكتسب بفضل الثورة التي مكنتنا من الوصول إلى هذا المستوى من الوعي والقدرة على تشخيص قضايانا الوطنية، وعليه فإن الثورة هي الحاضنة التي حملتنا وأحلامنا ولاتزال تقودنا إلى حيث أحلامنا وأهدافنا الوطنية ومنها الوحدة والديمقراطية وهذه التحولات التنموية الوطنية التي ننعم بها وتنعم بها بلادنا، وهي من الصعوبة بمكان أن تُنتقص أو تخضع لمنطق المساومة،لأن مثل هذا السلوك من السهل اكتشاف دوافعه وأهداف أطرافه لأن من يمارسه لا يفعل هذا عن وعي وقناعة وإنما يفعل ذلك لدوافع خاصة، وتلك هي الإشكالية التي نعاني منها ونختلف حولها.

لكل ما سلف فإن ثورة سبتمبر التي شكلت الركيزة الأساسية للثورة اليمنية ربما تكون من أكثر الثورات الوطنية عظمةً بما أنجزت وبما قدمت للوطن والمواطن من مكاسب حضارية بغض النظر عن طروحات البعض ومواقفهم أو تفسيراتهم للثورة وإنجازاتها الوطنية، إذا ما أدركنا الصعوبات والمناخات السياسية الدولية التي كانت سائدة حينها، وعليه فإن من المهم أن نتناول أي حدث وفق الظروف التي سادت لحظة قيام الحدث، لا أن نأتي بأثر رجعي ونصدر الأحكام الجزافية فقط لمجرد إشباع رغبات أو تسجيل مواقف وحسب.

قد تكون الثورة اليمنية من أكثر الثورات التي تعرضت للتعسف النخبوي رغم أنها من أكثر الثورات تسامحاً وأقلها دموية وعنفاً، ومع ذلك هناك من حمل على الثورة ومايزال لدوافع خاصة وغير موضوعية وهذا ما نحاول التطرق إليه وإنْ بصورة عابرة ومن باب تذكير البعض الذين ما برحوا يحاولون النيل من الثورة ومنجزاتها التنموية، هؤلاء الذين عليهم ان يدركوا أن الثورة لم تعُد قابلة للاحتواء أو التعسف وان في الطروحات السياسية والفكرية التي ما برح البعض يسوّقها ومحاولاتهم تضليل العامة بأوهام ما بدَّعون من القول، ولست مجدداً في القول لو قلت إن الذين يتطاولون على الثورة يعبرون في تطاولهم عن عظمة الثورة التي لولاها لما تمكن هؤلاء من التحدث دون أن يدفعوا ثمن مواقفهم هذه التي أقل ما فيها أنها تسيئ لطابور من أبناء الشعب الذين قدموا أرواحهم رخيصة من أجل صنع هذا الحدث ولم يفكروا حينها لا بمصالحهم ولا بالمكاسب التي قد يجنونها.. وأي مكاسب هذه وما الجدوى منها.. إن النفس تُبذل رخيصة من أجل هذا الهدف الذي أنار لنا طريق الحرية والتقدم والتنمية.

إن الثورة اليمنية التي عادت إلى مسارها بقيام الوحدة في (٢٢) مايو ١٩٩٠م تُحسب لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية– حفظه الله– إنه القائد الوطني الذي وضع قطار الثورة على مساره بعد سنوات الانحراف والفوضى التي رافقت مسارها عند انطلاقتها، الأمر الذي أربك القائمين عليها وحال دون قدرتهم على احتواء تداعيات الأحداث إلى أن وصل فخامة الأخ الرئيس ليعطي للثورة بريقها الذي كاد أن يتلاشى، وهذا يضعنا أمام ثورة قادها فخامته من أجل الثورة، وهكذا جاءت الوحدة وجاءت التنمية وجاءت التحولات كما جاء الأمن والاستقرار والرخاء الوطني وحسب المتاح من القدرات الوطنية المتوافرة..

لكل ما سلف فإن للثورة اليمنية ألقها في الوجدان والذاكرة والخارطة الوطنية.. وفي ذكراها الغالية لانجد غير أن نحني الهامات لهذه الذكرى الوطنية التي أعطت شعبنا ووطننا كل هذه التحولات والمكاسب وكل عوامل استقرارنا السيادي.. وستظل راية الثورة خفاقة عالية ما ظل شعبنا يعيش فوق الأرض وتحت الشمس..